

قسنطينة: ضرورة وضع آليات تحفيزية لتشجيع المعاملات الاقتصادية الإلكترونية /ملتقى/ اقتصاد/تكنولوجيا/معاملات/تحفيز

قسنطينة, 7 ديسمبر 2021 (وأج) - أكد أساتذة محاضرون خلال ملتقى وطني افتراضي حول "المعاملات الإلكترونية في الجزائر" تم تنظيمه اليوم الثلاثاء بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة على "ضرورة وضع آليات تحفيزية لتشجيع المعاملات الاقتصادية الإلكترونية في الجزائر من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة و تحقيق تنمية متكاملة".

ولدى تقديمها لمداخلة عبر تقنية التحاضر عن بعد بعنوان "أبعاد التجارة الإلكترونية و متطلبات البيئة الرقمية", أوضحت الدكتورة دنيا زاد ثابت من جامعة العربي التبسي بتبسة خلال هذا اللقاء الذي احتضنته كلية الشريعة و الاقتصاد بهذه الجامعة, أنه من الضروري العمل على تحسين خدمات الإنترنت و توفير المعدات و الوسائل الحديثة على غرار أجهزة الدفع الإلكتروني و تطوير المنصات الرقمية و منح تسهيلات تحفيزية, مثل التخفيض الضريبي من أجل تشجيع المؤسسات المصغرة و المتعاملين الاقتصاديين على التوجه إلى مجال الخدمات الإلكترونية و استخدام التكنولوجيات الحديثة من أجل تجسيد مقتضيات الاقتصاد الرقمي.

من جهته, أبرز سعيد كرومي من جامعة طاهري محمد ببيشار خلال إلقائه لمداخلة عبر تقنية التحاضر عن بعد بعنوان "التجارة الإلكترونية و اتجاهات الجزائر للنهوض بها" ضرورة التركيز على دعم قطاع البحث و إدماج الجامعة في المحيط الاقتصادي, و وضع أطر تشريعية تنظيمية تحكم التعاملات الإلكترونية, على غرار استحداث جهات رقابية تخضع المؤسسات الاقتصادية إلى إجبارية التزام معاملاتها الإلكترونية بالضوابط الشرعية والقانونية.

كما أرجع ذات الجامعي عدم تطور قطاع الرقمنة إلى عدم فاعلية المنافسة بين الفاعلين الاقتصاديين في أسواق الخدمات الرقمية و غياب سياسة تحفيزية مشجعة للمعاملات الإلكترونية, خصوصا بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين التابعين للقطاع العمومي, بالإضافة إلى عدم مواكبة القطاع المصرفي لتحديات المعاملات الإلكترونية بسبب هيمنة سوء التسيير الإداري للبنوك الذي حال دون تقدم هذا النوع من التجارة.

بدوره تطرق سامي بن حملة من جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة إلى "واقع المعاملات الإلكترونية في الجزائر", حيث تحدث عن أهمية تكييف الأطر القانونية مع المعاملات التجارية الحديثة, معتبرا التشريعات الحالية "متناقضة مع الواقع الاقتصادي الذي يعاني من تخلف كبير في إطار الرقمنة بسبب عدم مواكبة غالبية الإدارات و المؤسسات والمرافق العمومية لهذا النوع من التكنولوجيا".

وأردف السيد بن حملة أنه رغم توفر النصوص القانونية التي تضمن هذا النوع من المعاملات, على غرار قانون النقد والقرض الصادر عام 1990 و قانون التجارة الإلكترونية الجزائري 18-05 و القانون 07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي, "إلا أن هذا غير كاف نظرا للتحديات المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية لمستخدمي الفضاء الإلكتروني وخصوصا المستهلك". (وأج)